دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية النيجيرية

د.اياد عبد الكريم مجيد
جامعة بغداد - مركز الدراسات الدولية

ملخص بحث
مَثل تدخل المؤسسة العسكرية دوراً كبيراً في الحياة السياسية النيجيرية منذ عام ١٩٦٠، وقد كان من اسباب هيمنة العسكر هو ان معظم المناضلين الافارقة قد ساهموا في تحرير بلادهم من الاستعمار، كما انهم حاولو البقاءفي السلطة اطول مدة ممكنة من خلال تجسيد نظام الحزب الواحد في الحكم. لذلك كانت عملية الاصلاح السياسي والاقتصادي احدى الوسائل التي اعتمدت لاجل التخلص من الحكم العسكري الذي هيمن على الحياة السياسية النيجيرية والسعي للوصول الى الدولة المدنية.

The Role of Military institution in the Nigerian Political life

Dr. Ayad Abdul Kareem Majeed
University of Baghdad - Center for Strategic and International Studies

Abstract
The intervention in the military institute represents a great role in the Nigerian political life since 1960. There are many reasons behind this domination. The First is that many African militants participated in liberating their countries from colonization. The second is that they tried to stay in power as long as they could stay through the rule of one party.

There fore, they depend on the process of political and economic reform to get rid of military rule that dominated the Nigerian Political life to be a civilian state.

المقـــــدمة
ان لتدخل الجيش والمؤسسة العسكرية دوراً مؤثراً في الحياة السياسية في القارة الافريقية بعد استقلال معظم دولها في ستينيات القرن الماضي إذ أن دور المؤسسة العسكرية في حكم أفريقيا قد تصاعد بشكل كبير, حيث أصبح الحكم العسكري بديلاً للنظام السياسي المدني, وقد شهدت القارة الأفريقية منذ حقبة الاستقلال حوالي٨٣ انقلاباً عسكرياً, وأن نحو٢٠ دولة منها شهدت أكثر من إنقلاب عسكري واحد، في حين أن عدد الانقلابات في بعض الدول بلغ خمسة او ستة إنقلابات, كما حدث في نيجيريا- أوغندا- غانا- بوركينا فاسوا - بنين (داهومي سابقاً) - موريتانيا.
ولم تختلف نظم الادارة التي اشرف عليها العسكريون كثيراً عن نمط الادارة الذي ساد معظم الدول الافريقية ابان مرحلة الاستعمار مثل: المركزية - البيروقراطية - واستخدام وسائل القمع والتطهير.. وغيرها, ومن ثم فإن ما فعلته معظم الانقلابات العسكرية التي أوصلت العسكريين إلى السلطة في أفريقيا لم يتعد في معظمه سوى تغيير لاشخاص النخبة الحاكمة.
من هذا المنطلق برزت اربعة نماذج لعلاقة العسكريين بالسلطة وهي: النظم المدنية التي تتلقى دعمها الكامل من المؤسسة العسكرية, نظم مدنية فيها مؤسسة عسكرية ذات نزعة إنقلابية قامت بإنقلاب في الماضي ومستعدة للتدخل, نظم مدنية وصلت الى السلطة بفضل المؤسسة العسكرية ومن ثم فهي تعتمد عليها, النظم الخالصة التي وصلت إلى السلطة من خلال إنقلاب عسكري, وهي السمة التي غلبت على معظم دول أفريقيا ما يقرب من نصف قرن. وهو ما يعني وجود نخبة عسكرية حاكمة وصلت الى الحكم اساساً عن طريق انقلاب عسكري, تهيمن المؤسسة العسكرية في إطاره على الهيئات والمؤسسات الرئيسة في الدولة, بالقدر الذي يمكنهم من التحكم في عملية صنع القرار السياسي في المجتمع, الذي تقوم فيه القوات المسلحة بالدور الرئيس في التأمين السياسي لهذا النظام. على الرغم من ذلك فإنه يمكن ملاحظة بعض حالات الانسحاب الاختياري للمؤسسة العسكرية من السلطة, وعودة الحكم المدني, مثلما حدث عام ١٩٦٨ في سيراليون وبنين, وقد واجه التحول الديمقراطي في أفريقيا بتحديات كبيرة, تمثلت في مدى نمو العلاقات العسكرية - المدنية في الدول الأفريقية.

ولعل ابرز الاسباب هو أن معظم المناضلين الأفارقة الذين ساهموا في تحرير بلادهم من نير الاستعمار الخارجي ذوو مؤهلات عسكرية, وبعد الاستقلال نصبوا أنفسهم حكاماً لهذه الدول, وكان دورهم الحاسم في استقلال الدول الافريقية بمثابة الشرعية التي كانوا يستندون اليها في تبرير استمرارهم في الحكم.

لذا فقد كان دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية لهذه الدول كبيراً ومؤثراً، إذ حاول العسكريون البقاء أطول مدة ممكنة في حكم بلادهم من خلال عدة وسائل ابرزها الاعتماد على نظام الحزب الواحد, الذي كان هدفه الاول والاساس تمجيد انجازات الرئيس. في بداية التسعينيات بدأ الوضع يتغير بالنسبة لدور العسكريين في افريقيا لعدة اسباب منها: الخبرة السيئة لبعض النظم العسكرية في افريقيا, والتي أدت سياستها الى ازمات سياسية واقتصادية والى حروب أهلية, مثلما حدث في الكونغو نتيجة سياسات الرئيس الراحل (موبوتو سيسيكو). وكانت الظروف والاوضاع الدولية والاقليمية ابان مدة الحرب الباردة لها الاثر البالغ في دعم واستمرار نظم الحكم العسكري في الدول التي نالت استقلالها في عقد الستينيات وسعي قادة حركة التحرر في الدول الافريقية لأفكار وايديولوجية جديدة لاستكمال مسيرة التحرر من الاستعمار.

ومع انتهاء مرحلة الحرب الباردة وبداية مرحلة جديدة, برزت مفردات جديدة للغة الخطاب الدولي, مثل حتمية وضرورة قيام الجماعة الدولية الديمقراطية, اذ اصبح هناك التزام متبادل بين افريقيا والمجتمع الدولي عامة, كي تنهض الدول الافريقية للقيام بعمليات الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي, مقابل حصولها على الدعم والمساعدات اللازمة لعملية التنمية من قبل المجتمع الدولي, الأمر الذي أدي فيما يبدو الى تقييد دور المؤسسة العسكرية بشكل رئيس في عملية تداول السلطة, كما أن ظهور القيم الجديدة للنظام العالمي الجديد مثل: احترام حقوق الانسان - التحول للحكم المدني والتداول السلمي للسلطة - واحترام المجتمع المدني والاعلاء من قيمة حرية العقيدة.. كل هذا صب في النهاية في صالح التحول الى الحكم المدني على حساب استمرار الحكم العسكري. ومع ذلك فما زال العسكريون يلعبون دوراً محدوداً حتى الآن.

ولاجل معرفة دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية الافريقية، فقد تم دراسة حالة نيجيريا أنموذجا" للدراسة لاثبات فرضية مفادها ان عملية التحول الديمقراطي التي شهدتها القارة الافريقية ومنها نيجيريا ادت الى تراجع دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية النيجيرية، وذلك على وفق ثلاثة مباحث، المبحث الاول: تناول اليات التحول الديمقراطي وأثرها على المؤسسة العسكرية في نيجيريا، والمبحث الثاني: دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية النيجيرية، اما المبحث الثالث فقد خُصص لدراسة مستقبل دور المؤسسة العسكرية في نيجيريا.

المبحث الاول

اليات التحول الديمقراطي في نيجيريا

قبلت بريطانيا العظمى إعطاء دولة نيجيريا استقلالها في تشرين الاول عام ١٩٦٠، بعد وضع البلاد في ظل مرحلة انتقالية لثلاث سنوات تجري بعدها انتخابات عامة لتحديد القوى السياسية التي ستقود البلاد. وتسلم مقاليد المدة الانتقالية الجنرال ازيكوي من جنوب نيجيريا حاكما" للبلاد، والسيد تفاوا بليوا من الشمال رئيساً للوزراء. وقد أنجزت الحكومة الانتقالية المهام الموكولة إليها، وأهمها إجراء أول انتخابات ديمقراطية حرة في تأريخ نيجيريا حقق الجنرال ازيكوي فيها فوزاً كبيراً، وأصبح عام ١٩٦٣ أول رئيس منتخب لبلاده، ولان التجربة الديمقراطية لم تنضج بعد، لذلك فأنها لم تستمر طويلاً، وسقطت تحت أول محاولة انقلابية في العام ١٩٦٦ قادها الجنرال (افنوي رونسي)، ومع ان انقلاب (رونسي) هو الأول في تأريخ نيجيريا، إلا انه كان دموياً بصورة نفرت منه الكثيرين وبذرت الشقاق في الجسد القبلي للبلاد، إذ قام قائد الانقلاب بإعدام (تفاوا بليوا) والعديد من أركان النظام الديمقراطي، خاصة الذين ينتمون إلى شمال البلاد.١

وقد حاول رونسي تجميع البلاد من خلال المرسوم رقم (٣٤) الذي قرر إلغاء نظام الدولة الاتحادية وإقامة دولة موحدة ذات سلطات مركزية قوية، مما أثار مقاومة قوية من جانب الحكام التقليديين في الشمال الذين رفضوا التخلي عن سلطتهم وامتيازاتهم، وبعد خمسة أيام من صدور المرسوم رقم (٣٤) جرت مذابح جماعية ضد قبيلة الايبو المسيحية الساكنة في مدن نيجيريا الشمالية. وفي ٢٩/ حزيران/١٩٦٦ تمرد جنود الهوسا في ولاية ايبادان، حيث كان الجنرال (رونسي) هناك في ذلك الوقت فلقي مصرعه وانتقلت قيادة الأمور في نيجيريا إلى الجنرال (يعقوب جون) .٢

وبعد تسع سنوات من حكم جون أطيح به بانقلاب عسكري تزعمه الجنرال (مرتضى الله محمد) في ٢٩/حزيران/١٩٧٥، الذي اتهم جون بسوء الإدارة حيث انتشرت الرشوة وساد الكسب غير المشروع في الحياة العامة، فعلى الرغم من ارتفاع العوائد الفدرالية نتيجة لارتفاع أسعار البترول (كون نيجيريا دولة نفطية) إلا إن هذا الارتفاع لم يتجه الى تحسين الأحوال المعيشية للشعب النيجيري، وفي المقابل حقق الحكام العسكريون والموظفون المدنيون المقربون الى النظام ثروات طائلة بأساليب غير مشروعة، هذا فضلاً عن إن نظام (جون) قد تقاعس عن وعوده بتسليم السلطة للمدنيين عام ١٩٧٦وهي الوعود التي قطعها على نفسه عام ١٩٧٠ عقب انتهاء الحرب الأهلية، وعندما بدأ الجنرال

1.علي حسين شبكشي، قراءة في كف أفريقيا، دار النهار، بيروت، د.ت، ص٢٩١

2. روزا إسماعيلوفا، المشكلات العرقية في أفريقيا الاستوائية – هل يمكن حلها ؟، ترجمة سامي الرزازا، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٣، ص- ص١٠١-١٠٢.

(مرتضى الله) بالعمل على قضايا الفساد وبدأ بمحاسبة جنرالات الجيش اغتيل في محاولة انقلابية فاشلة، ولم يكمل نظامه عامه الأول واستلم نائبه الجنرال (اوباسانجو) قيادة البلاد في العام ١٩٧٦، وقرر الجنرال (اوباسانجو) كسر سلسلة الانقلابات الدموية وأبعاد المؤسسة العسكرية عن الصراعات السياسية، وأعلن أن الدولة النيجيرية لابد من ان تعود الى الحياة الديمقراطية، وعد مدة حكمه التي استمرت ثلاث سنوات مدة انتقالية تتكون خلالها الأحزاب السياسية، ونفذ (اوباسانجو) كل وعوده وجرت الانتخابات في تشرين الاول من عام ١٩٧٩ وفاز فيها (شيخو شيغاري) وهو مسلم من الجنوب.٣

في ٧/آب/١٩٨٣ عرفت نيجيريا تجربة انتخابية ثانية تنافست فيها ستة احزاب سياسية لاختيار مرشحين لمركز الرئاسة والمراكز الحكومية ولمجلسي الشيوخ والأعيان، وفي هذه الانتخابات الرئاسية الثانية استطاع شيخو شيغاري أن يهزم اقرب منافسيه (اوبافمني اولوو) زعيم حزب الوحدة النيجيري بفارق أربعة ملايين صوت، وهو تحسن مهم جداً عن فوزه بفارق ضئيل والبالغ (٧٠٠) ألف صوت على المنافس نفسه في عام ١٩٧٩، ولم تكد تمر ثلاثة شهور على مدة ولايته الثانية حتى وقع انقلاب عسكري أطاح به وبالحكم المدني كلياً . وقد أدى هذا الانقلاب الذي قاده (محمد بخاري) إلى وضع حد للتجربة الديمقراطية القصيرة التي عاشتها نيجيريا لمدة أربعة أعوام من ١٩٧٩ الى ١٩٨٣، وعاد الجيش ليستولي على السلطة من جديد بعد أن ظل يحكم نيجيريا لمدة ١٣عام من ١٩٦٦ – ١٩٧٩.٤

وبسبب استمرار سوء الأوضاع الاقتصادية في عهد (محمد بخاري) حدث انقلاب عسكري في٢٧/ آب/ ١٩٨٥ بقيادة (إبراهيم بابانجيدا)، بالرغم من رغبة (اوباسانجو) في إعادة السلطة إلى الحكم المدني الا انه رفض المشاركة في السلطة او تشكيل حزب خاص به.

وفي عام ١٩٨٦ شرعت إدارة (بابانجيدا) إلى وضع جدول زمني للتحول الديمقراطي، وتم إنشاء (مكتب سياسي) كلف بمهمة وضع جدول زمني للانتقال الشامل من الحكم العسكري إلى حكومة ديمقراطية منتخبة، وكان الهدف من إيجاد هذا المكتب هو وضع أساس متين لثقافة ديمقراطية في نيجيريا.

وقد عرض المكتب السياسي توصياته على النظام الحاكم، الذي أجرى عليها بعض التعديلات ثم حولها الى جمعية وطنية في عام ١٩٨٨. واهم هذه التوصيات هي:-٥

١. أوصى المكتب السياسي بانشاء نظام اقتصادي / اجتماعي جديد يستند الى مفهوم الرفاهية كشكل معدل للاشتراكية يتم في أطاره تأميم البنوك وشركات التامين، وصناعة النفط وتقليص دور القطاع الخاص. غير ان المجلس العسكري الحاكم رفض هذا المفهوم وما ينطوي عليه كونهُ غير ملائم ويدخل في مقتضيات صنع السياسة .
٢. أوصى المكتب السياسي بالأخذ بنظام الحزبين للتأكيد على أن السياسات المستقبلية لنيجيريا سترتكز الى المبادئ وليس الى العرقية، وقد قبل المجلس العسكري هذه التوصية كجزء من برنامج العودة الى الحكم المدني، فأعلن (بابانجيدا) في تشرين الاول عام ١٩٨٩عن تشكيل حزبين في نيجيريا هما (المؤتمر الجمهوري الوطني والحزب الديمقراطي الاجتماعي) وذلك دونما النظر إلى الأحزاب السياسية الستة الذين تم ترشيحهم من قبل لجنة الانتخابات الوطنية للاختيار من بينهم .

وقد جرت الانتخابات في ٢٣/حزيران/ ١٩٩٣، وتنافس فيها (مشهود ابيولا) عن الحزب الديمقراطي الاجتماعي و (منير توفا) عن حزب المؤتمر الجمهوري الوطني. إلا انه بعد وقت قصير من إعلان نتائج الانتخابات من قبل لجنة الانتخابات الوطنية بفوز (ابيولا)، أعلن بابانجيدا انه قد ألغى الانتخابات الرئاسية، وبرر ذلك بان الاعتراض على نتائج هذه الانتخابات قد يهدد سلامة الجهاز القضائي في البلاد، وان كلا المرشحين (ابيولا) و (توفا) قد استعملا المال من اجل إفساد العملية الانتخابية، وحاول (بابانجيدا) أن يطمئن النيجيريين بأن إقامة حكم ديمقراطي في البلاد ما يزال ممكناً ووعد بنقل السلطة إلى السياسيين المدنيين، ووعد بأن تجري انتخابات رئاسية جديدة في موعد أقصاه ٢٧/ آب/ ١٩٩٣.٦

وعلى الرغم من هذه الوعود إلا إن إلغاء الانتخابات أثار سلسلة من المظاهرات الجماهيرية في عدد من المدن الرئيسة بما فيها (لاغوس – بنين – ابيدان – ابيوكوتا) وتعرض الكثير من المتظاهرين للضرب من قبل الجيش، وأصبحت نيجيريا في أسوأ أزمة سياسية منذ الحرب الأهلية (١٩٧٦ – ١٩٧٠)

وبسبب هذه الضغوط التي قام بها المجتمع المدني ومجموعات حقوق الإنسان فضلاً عن الضغوط الدولية أُجبر (بابانجيدا) الى ترك السلطة ومهد خروجه الطريق أمام تشكيل حكومة وطنية مؤقتة تولت السلطة في ٢٧/آب/١٩٩٣

3.خيري عبد الرزاق، التحولات الديمقراطية في أفريقيا – دراسة حالة نيجيريا، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٧٣، ٢٠٠٥ ، ص٤٧.

4. صباح محمود محمد، نيجيريا – شيخو شيغاري والانقلاب العسكري، سلسلة الأرشيف والتوثيق رقم (٨)، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٤، ص٤١.

5. إبراهيم احمد عرفات، الدور الإقليمي لنيجيريا : مراجعة إستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد١٥٤، القاهرة، اكتوبر، ٢٠٠٣، ص١٥٢.

6 .Olayiwola Abegunrin ((Nigerian Foreign Policy Under Military Rule1966 – 1999)) , Praeger , Westport.CT , 2003 , P. 146

يرأسها (ارنست شونيكان)، الا ان إدارة (شونيكان) كانت قصيرة جداً لم تدم أكثر من ثلاثة أشهر واجهت فيها ضغوط كثيرة ومعارضة قوية من قبل المجتمع المدني الذي شكك بشرعيتها.

وفي تشرين الثاني / ١٩٩٣ استطاع الجنرال (ساني اباتشا) وزير الدفاع في الحكومة الإطاحة (بشونيكان) وبرر انقلابه بالفوضى والفساد وعدم الكفاءة والركود الاقتصادي.٧

وفي عام ١٩٩٥ وعد (اباتشا) الشعب النيجيري بإجراء انتخابات حرة في العام ١٩٩٦، إلا انه بعد أشهر قليلة من استيلائه على السلطة قام باتهام (مشهود ابيولا) وأركان حزبه بالتدبير مع عسكريين للاستيلاء على السلطة، وترتب على هذا الاتهام وضع جميع معارضي النظام العسكري في السجون، كما إن قائمة الاتهامات طالت الرئيس السابق (اوباسانجو)، وحكم على العديد من هؤلاء بالإعدام، ولكن هذا الحكم خفض بسبب الضغوط الدولية الكبيرة التي مارسها العالم ضد نظام (اباتشا).

وبسبب الضغوط التي تعرض لها نظام اباتشا من اجل تخفيض عقوبة الإعدام عن (اوباسانجو) ورفاقه عمل على تخفيض العقوبة إلى السجن لمدة (١٥ عاماً) بدلاً من الإعدام ووعد بالتخلي عن السلطة إلى حكومة مدنية، وفي الاول من تشرين الأول عام ١٩٩٥ أعلن إن الانتقال من شانه أن يتم على مدى ثلاث سنوات، إلا إن هذا الإطار الزمني أدى إلى خيبة أمل الغرب الذي كان يأمل بمدة اقصر، وفي الوقت الذي أشادت فيه إدارة (بيل كلينتون) بتخفيف عقوبة الإعدام على مدبري محاولة الانقلاب، إلا إنها لم ترضى عن الإطار الزمني المقدم للانتقال فضلاً عن إنها انتقدت عدم وجود تفاصيل بشان برنامج الانتقال .٨

وفي إطار برنامج (اباتشا) للانتقال تم تسجيل خمسة أحزاب سياسية وهي (الحركة الديمقراطية الشعبية GDM والحزب الديمقراطي النيجيري DPN وحزب الوسط الوطني النيجيري NCPN وحزب المؤتمر النيجيري UNCP ومؤتمر الإجماع الوطني CNC) وقد كانت عضوية هذه الأحزاب تضم العديد من المدافعين عن نظام (اباتشا)، فتم اعتماد اسم (اباتشا) كـ (مرشح توافق) كناية عن المرشح الوحيد في الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في آب عام ١٩٩٨.

وفي ٢٨ / حزيران / ١٩٩٨ توفي الرئيس النيجيري (ساني اباتشا) نتيجة لازمة قلبية، ولم يمض شهر على وفاته حتى توفي (مشهود ابيولا) نتيجة أزمة قلبية حادة بعد أن وضع رهن الاعتقال مدة أربع سنوات. وبعد وفاة الجنرال (اباتشا) بيوم واحد اجتمع المجلس العسكري الحاكم واختار الجنرال (عبد السلام أبو بكر) رئيساً جديداً للدولة، وأكد الجنرال (أبو بكر) التزامه بالانتقال إلى الحكم المدني وإطلاق سراح السجناء السياسيين لدى تسلمه السلطة، كما وتعهد بالالتزام بالمعاهدات والتزامات نيجيريا الدولية.

وبالفعل جرت الانتخابات البرلمانية ثم تبعتها الانتخابات الرئاسية في ٢٧/شباط/١٩٩٩، وعلى الرغم من أن بعض المنظمات كانت قد دعت إلى مقاطعة الانتخابات إلا إن الأحزاب السياسية استطاعت تعبئة العديد من أتباعها وحثتهم على التصويت. وتمت الانتخابات بحضور نحو(٢٠٠٠) مراقب أجنبي. وقد فاز في هذه الانتخابات (اوباسانجو) الذي وعد بأن الحكومة ستكون نزيهة وموجهة نحو التنمية. إن هذا التحول بإتجاه الديمقراطية في نيجيريا كان يستلزم توفر مجموعة من الآليات والأدوات التي تساعد على تحقيقة، ولعل أهم هذه الآليات:- ٩

١- الإصلاح السياسي (الدستور):

الدستور هو "القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة ونظام الحكم فيها، وينظم السلطات العامة من حيث التكوين والاختصاص، والعلاقات بين هذه السلطات وحدود كل سلطة، والواجبات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات، ويضع الضمانات لها تجاه السلطة".١٠

ويعد مذهب الدستورية بعداً جوهرياً من أبعاد الديمقراطية ، كما ويستعمل مفهوم الحكومة الدستورية مرادفا" للديمقراطية التعددية، ويرجع ذلك إلى إن الديمقراطية تتطلب محاسبة الحكومة ((والا فلماذا حكم الشعب ؟))، وان المحاسبة تتطلب أن يكون الحكام خاضعين للمحاسبة لا وفق شروطهم بل وفق قواعد لا يملكون حرية تغييرها متى شاؤوا، كما إن الديمقراطية تتطلب مشاركة المواطنيين كافة في اختيار الزعماء والسياسات، ومن هنا الحاجة إلى الدستور لضمان منافسة منصفة ومشاركة حقيقية وحرة، ذلك إن من الجائز الشك بالأطراف المعنية بأنها تضع القواعد وتغيرها للسيطرة على المشاركة ولاكتساب ميزة حاسمة، وأخيراً، إذا لم تكن هنالك ضمانة دستورية للأقلية فأن هذا يعني على حد تعبير احد المفكرين "إن قسما من الشعب يغدو مستبعداً".١١

---

7. إبراهيم احمد عرفات، مصدر سبق ذكره، ص١٥٠.

8 .Pauline H.Baker ((Nigeria : US – European Stakes in Africas Largest State)) in ((Transatlantic Tensions: The United States, Europe and Problem Countries)), Bookings Institution, Washington. DC , 1999 , P. 192.

9 .Ibid , P.P. 220 – 221

10. حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص١٦٠ .

11. جون الستر و رون سلاجتاد، الدستورية والديمقراطية: دراسة في العقلانية والتغيير الاجتماعي، ترجمة: سمير عزت نصار، دار النسر للنشر والتوزيع، عمان ، ١٩٩٨، ص٢٦.

ومما تقدم يمكن القول إن الدولة الديمقراطية هي دولة مؤسسات تقوم بإرادة الشعب وتعتمد على سيادة القانون وتتحصن بالضمانات الدستورية، ولهذا فأن الدراسات العلمية تميز تمييزاً دقيقاً بين نظام ديمقراطي أو يقترب من الديمقراطية ونظام دكتاتوري أو يقترب من الدكتاتورية مهما ادعى هذا الأخير من كونه ديمقراطياً، له دستور مكتوب يضمن أسس الديمقراطية، لان العبرة ليس بالنصوص الدستورية وإنما في تطبيق تلك النصوص واحترامها وعدم التجاوز عليها، إذ إن هناك فارق كبير بين الدستور الديمقراطي ودستور المنحة الظاهرة أو المبطنة بالاستفتاءات (يقصد بها أن يكون الحاكم الفرد أو القلة الحاكمة هي صاحبة الرأي الأخير في تعديل الدستور أو تفسيره حسب أهواءها متى ما أرادت وكيفما أرادت). فالدستور الديمقراطي ينظر إلى الدولة كونها مؤسسة تقف على مسافة واحدة من جميع مواطنيها، ومن هنا يجب احترام الدستور الديمقراطي والالتزام به من قبل الحاكم والمحكوم بعَدهِ عقداً يفصل شخصية الحاكم عن شخصية الدولة فليست الدولة هي الحاكم والحاكم هو الدولة يفعل ما يشاء متى شاء.١٢

٢- العامل الاقتصادي:

عادة ما تأخذ العلاقة بين كل من التعددية كمنهج ومستوى التطور الاقتصادي علاقة ايجابية وطردية، فالديمقراطية مرتبطة إلى حد كبير،حسب رأي الكثيرؤين، بالتنمية الاقتصادية فالمجتمع الذي ينجح في التوصل إلى مستوى عال ومعقول من المعيشة هو المجتمع الذي يهيئ أفضل الأوضاع للمشاركة الفعالة في العمليات الديمقراطية، لان: النمو الاقتصادي يهيئ الفرص ومستوى أعلى من الدخل ومن الأمن الاقتصادي للسكان الأمر الذي من شأنهُ أن يخفض من حدة الصراع الطبقي. كما يغير النمو الاقتصادي وجهات نظر من هم في عداد الطبقة الاقتصادية الاجتماعية الأعلى ويشجعهم ليروا الطبقة الأدنى اقل تهديدا وتستحق حقوقا سياسية ومشاركة في السلطة فضلاً عن إن ازدياد الثروة يخفض مستويات اللامساواة، ومن ثم الغاء التمايزات الطبقية.١٣

٣- قيام مؤسسات المجتمع المدني:

وعلى الرغم من هذا الفصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، إلا انه من الخطأ عزل المجتمع المدني عن الصراع السياسي الذي يدور في مجتمع ما فمن ابرز أهداف المجتمع المدني هو إلجام السلطة التي تحاول تجاوز الحدود وتجاهل المصلحة العامة للمجتمع. وعلى ما يبدو أن هناك صلة واضحة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته للإدارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة وتقوم مؤسسات المجتمع المدني على المعيارية نفسها للديمقراطية حيث إن هذه التنظيمات تنطوي على صورة مصغرة للأشكال الديمقراطية.١٤

٤- التربية والتعليم:

لوحظ أهمية التربية في تكوين شخصية المواطن وذلك لان هناك علاقة وثيقة بين التربية والتنشئة الاجتماعية السياسية، فكلما اتسعت تربية الفرد كلما كثر احتمال إدراكه لتأثير الحكومة ومتابعة الشؤون السياسية، وتكوين معلومات سياسية أكثر وتوسيع نطاق آرائه حول المسائل السياسية، فضلاً عن احتمال دخوله في نقاش سياسي مع نطاق أوسع من الناس، وان يشعر بقدرة أعظم على التأثير في الأمور السياسية. أما فيما يخص التعليم فيمكن القول انه خلال المرحلة الاستعمارية حرص الاستعمار على عدم زيادة التعليم بين الشعوب التي استعمرها، ويدل على ذلك ارتفاع نسبة الأمية في البلدان الأفريقية المتحررة من السيطرة الاستعمارية حيث بلغت نسبتهم ٨٠-٨٧% من مجموع السكان، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى رغبة الدول الاستعمارية بعدم أهليتها لتطبيق النظام الديمقراطي.١٥

المبحث الثاني

دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية النيجيرية

ان اي دارس للنظم السياسية الافريقية لا يستطيع ان يتغاضى عن الدور الذي تقوم به ولا تزال المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية الافريقية، بشكل عام والنيجيرية بشكل خاص. حيث اثر دور العسكر في ديناميات الحياة السياسية في نيجيريا، وعلى الرغم من تراجع وانسحاب المؤسسات الامنية والعسكرية من الحياة السياسية النيجيرية ولو نسبياً، فهذا لا ينفي استمرار تاثيرهم المحوري في صياغة ورسم ملامح النظام السياسي النيجيري.

لذا فان الاتجاه الحديث في دراسة المؤسسة العسكرية يربط بينها وبين اشكاليات وتحديات التحول الديمقراطي في نيجيريا، ولعل من ابرز القضايا ذات الصلة بالمؤسسة العسكرية في هذا السياق ما يلي:١٦

---

12. سعدي كريم سلمان، الدستور والديمقراطية إعادة تأسيس الدولة العراقية – دراسة نظرية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٣، ٢٠٠٦، ص٢٤٩ .
13. غرايم جيل، ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني، ترجمة شوكت يوسف، مطابع وزارة الثقافة، سوريا،٢٠٠٥، ص٩ – ص١٠.
14. علي خليفة الكواري وآخرون، الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص٢٠٨ .
15. جين أس . هولدن وآخرون، ما هي الديمقراطية، منشورات مجموعة اقرأ فقط، مطبعة النور، بغداد، ٢٠٠٤، ص٢٤.
16. حمدي عبدالرحمن، افريقيا وتحديات عصر الهيمنة: اي مستقبل؟، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٧، ص-ص٧٥-٧٧.

١. كيفيةاستعادة وتدعيم الهيمنة المدنية على المؤسسة العسكرية في اعقاب انهيار نظام الحكم العسكري.
٢. مستقبل علاقة العسكريين بالسلطة السياسية.
٣. قضية المزايا والامتيازات الخاصة بالعسكريين.
٤. اعادة تحديد دور العسكريين بما في ذلك وظائفهم بالقياس الى مؤسسات الامن الداخلي.
٥. إثارة اشكالية الميزانية العسكرية. وتلك مسألة في غاية الاهمية في عملية الانتقال نحو الديمقراطية في نيجيريا

شهدت الأجواء بين الحكومة الديمقراطية والعسكريين في نيجيريا مزيداً من التوتر والتأزم، وكان الطرفان قد بدآ يتبادلان الاتهامات منذ مجيء الحكومة المدنية (الديمقراطية) الحالية، وقد أبدى العسكريون استياءاً شديداً من بعض الإجراءات التي أقدمت عليها إدارة الرئيس (أوباساجو) انذاك، والتي وصفوها بأنها ترمي للتهميش والتقليل من شأن المؤسسة العسكرية، وما تقوم به من أدوار ووظائف هامة للدولة. وفي الوقت نفسه صدرت تصريحات من مختلف المسؤولين الكبار في الحكومة الديمقراطية تؤكد أن تحركات العسكريين ما زالت تهدد مستقبل الديمقراطية في البلاد.١٧

وفي تصعيد مفاجئ وتطور خطير، وصلت إلى القواعد العسكرية للقوات الفيدرالية للدفاع الجوي والبحري والبري وفود من القوات الأمريكية من مختلف التخصصات، وعدد من كبار المستشارين والمختصين في شؤون الدفاع والتخطيط الإستراتيجي بوزارة الدفاع الأمريكية، بالإضافة الى الأسطول البحري، وصلوا جميعاً إلى مقر وزارة الدفاع الفيدرالية في العاصمة أبوجا مطلع شهر نيسان من العام ٢٠٠٠. وكان الهدف هو تقوية الحكومة الديمقراطية في نيجيريا حسب تعبير البيان الصادر من السفارة الأمريكية. وقد وجدت الخطوة انتقاداً شديداً من جانب القوات العسكرية النيجيرية، وأعرب وزير الدفاع النيجيري، عن مخاوف العسكريين من تداعيات سلبية لهذه الخطوة، وأنها قد تعرض سيادة البلاد وأمنها لمخاطر جسيمة على المنظور القريب والبعيد، كما صدرت تصريحات منددة بهذا الإجراء، وأنه من سلبيات الممارسة الديمقراطية.١٨

واتهمت حكومة الرئيس (أوباسيجو) بأنها قد أقدمت على شيء لم يكن من اختصاصها، ولم تأخذ بمشورة الجهة ذات الاختصاص، وأبدت الأوساط العسكرية مخاوفها من أن تتكرر تجربة الخليج مرة ثانية في نيجيريا، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية منذ مدة، تسعى إلى إيجاد قواعد عسكرية لها في أفريقيا خاصة في نيجيريا، فوجدت الفرصة سانحة الآن بحجة حماية الديمقراطية. وكانت المخاوف كبيرة منذ الاستعداد لتحول نيجيريا من الحكومة العسكرية إلى المدنية، وترجع بواعث ذلك إلى عدد من الاعتبارات النابعة من البيئة السياسية النيجيرية، وما خلفته التجارب والمحاولات السابقة من آثار كانت مريرة للغاية، مما أدى ببعض المراقبين الى القول بأن نيجيريا ليست مؤهلة للانتقال للحكم المدني الديمقراطي.١٩

غير أن المخاوف من تهديدات العسكريين واحتمال القيام بانقلاب والإطاحة بالحكومة المدنية كانت هي التي تشغل بال الكثير من المواطنين، نظراً لأنهم قد أمسكوا بزمام الحكم لمدة تراوحت بين العشرين سنة، وجدوا خلالها اغراءات واستمالوا عدداً من القيادات الشعبية، وغير ذلك من عوامل التشجيع.

لم يكن العسكريون يتوقعون جدية الرئيس الجنرال (عبد السلام أبو بكر) الذي تولى الحكم بعد وفاة الرئيس (ساني أباتشا) في إعلانه عن نقل السلطة إلى المدنيين، ووعده بتسليم الحكم لرئيس مدني منتخب في ٢٩ ايار ١٩٩٩.٢٠

وكانت العناصر العسكرية تتمسك بضرورة بقاء الحكم العسكري بدعوى أن البلاد ليست مؤهلة للحكم الديمقراطي، نظرًا لعدم النضج والوعي المطلوبين في الممارسة السليمة للديمقراطية، لذلك فقد كان دورهم مؤثرا" وفاعلا" في الحياة السياسية النيجيرية، وكانوا يبرهنون على ذلك بفظاعة ما شهدته البلاد خلال العقود الماضية من فوضى سياسية وفساد إداري وتجاوزات في ممارسة الصلاحيات، مما كان له تداعيات سلبية، استعصى على الإدارة العسكرية علاجها، على الرغم من شدتها وقبضتها على الأوضاع، فما البال بأدارة مدنية تمنح حريات مطلقة.٢١

كما يرون أن التجارب السابقة على اختلاف الأزمان كانت مريرة للغاية، حيث عمّ البلاد عمليات فوضوية راح ضحيتها القادة السياسيون والزعماء التقليديون، أمثال الحاج (أحمد بللو) رئيس وزراء الاقليم الشمالي خلال الانتداب البريطاني، وأبو بكر أول رئيس مدني للاتحاد الفيدرالي النيجيري، وغيرهم كثير، بالإضافة الى ما حدث من شروخ وانقسامات بين القبائل المختلفة حتى بين صفوف أبناء القبيلة الواحدة.٢٢

---

17. أحمد حجاج، الحكومات الأفريقية والبرلمان الأفريقي – هل ستنجح التجربة ؟، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٥٦، القاهرة، ابريل ٢٠٠٤ ، ص٣١ .
18.جميل مصعب، الدور الأمريكي في أفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، العدد٥، شتاء ٢٠٠٠، ص٤٢.
19. حميد فرحان الراوي، التعددية السياسية في السنغال، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٣٣، تموز ٢٠٠٦ ، ص٩٠ .
20. Toyin Falola ((The History of Nigeria)) , Greenwood Press , Westport . CT , 1999 , P. 216
21 خيري عبد الرزاق جاسم، نيجيريا: بين أزمتي المشاركة والتوزيع، محطات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ١٣٧، ٢٠٠٥، ص٣٣.
22 جميل مصعب، الدور الأمريكي....، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.

على الرغم من ذلك كله، فقد تباينت المواقف والآراء بين المؤسسة العسكرية عندما ثبت صدق نوايا الرئيس (أبو بكر عبد السلام) من برنامج تحول الإدارة ونقلها إلى المدنيين، وتبلورت داخل المؤسسة العسكرية أربعة اتجاهات من برنامج التحول هي:

الاتجاه الأول: يرفض نقل السلطة إلى المدنيين على الإطلاق مهما كان شكله، ويُصرّ على ضرورة بقاء العسكريين في الحكم وعدم الانصياع والرضوخ للضغوط مهما كانت.

الاتجاه الثاني: يرى نقل السلطة إلى المدنيين، ولكن بشرط أن يسيطر الجيش على عملية التحول، وإن تم ذلك التحول فليكن بشكل غير مباشر من خلال شخصية عسكرية في رداء مدني، ويُعدّ الجنرال (أبو بكر عبد السلام) وكبار العسكريين من أنصار هذا الاتجاه، والملاحظ أن هذا الطرح هو الذي تم العمل به بالفعل.

الاتجاه الثالث: يرى أن التحول لا مانع منه، لكن بضمان احتفاظ العسكريين بمراكز حساسة، وتولي مناصب وزارية مثل: الدفاع، والخارجية، المالية، الداخلية وغيرها، وعدم تركها للمدنيين منعًا لتسرب "الدخلاء" في الصفوف، والذي قد ينجم عنه انكشاف للأسرار الهامة والخاصة بالمؤسسة العسكرية.

الاتجاه الرابع: يرى دعم خطة التحول بشرط دعم قوة الجيش كمؤسسة وطنية، وعدم المساس بوضع القوات النيجيرية في الخارج مثل ليبيريا وسيراليون.. في حالة تولي حكومة مدنية للحكم، وتوفير حياة كريمة للجيش.

وفور انتقال السلطة للمدنيين ووصول الرئيس المنتخب (أوباسانجو)، شرعت الحكومة الجديدة في سلسلة من الإجراءات التي وصفها السياسيون بأنها إجراءات التأمين للديمقراطية من أي خطر أو تهديد عسكري وكان الرئيس (أولوسيغو أوباسانجو) من أكثر المسؤولين حرصًا وعناية لصد الأبواب أمام أية محاولة من العسكريين للانقلاب ضد الحكومة المدنية بحكم خبرته العسكرية السابقة، ومن بين تلك الإجراءات ما يلي:٢٣

١- أعلن الرئيس النيجيري (أوباسانجو) في أول أيام توليه للحكم أن الحكومة الفيدرالية ستقوم بإعادة نظر في وضع قواتها المرابطة في الخارج، خاصة وأن بقاء هذه القوات بات مكلفاً أكثر مما لا تتحمله إدارته، وشعر كبار قادة الجيش الذين يسترزقون من العملية بامتعاض شديد من هذا الإجراء، إذ تُدرّ عملية الابتعاث إلى تلك المناطق أرباحاً كبيرة، وأصبحت مصدراً للكسب السريع لأفراد الجيش على مختلف درجاتهم.

٢- من ضمن تلك الإجراءات أن خفضت السلطات الفيدرالية مخصصاتها على المؤسسات العسكرية بنسبة ٤٠%، وقد عكست ذلك الميزانية العامة للدولة للعام ٢٠٠١ والتي جاءت المخصصات العسكرية فيها في المرتبة السادسة على عكس السنوات الماضية والتي ظلت تحظى بالمرتبة الأولى، ولم تتجاوز(٢٠,٥ مليار نيرة)، (العملة النيجيرية)، اي ما يعادل (٣) مليار دولار، وهذا الانخفاض بالطبع، يأتي مع توجه الرئيس (أوباسانجو) والذي طالما دعا إلى ضرورة تخفيض النفقات العسكرية، بدعوى أن المؤسسة العسكرية قد أثقلت كاهل الاقتصاد الفيدرالي، وأخذت حيزاً أكبر على حساب مجالات أخرى أولى بالاهتمام نظراً لمساسها باحتياجات الملايين من المواطنين النيجيريين العاديين.

٣- حملت خطوة تجزئة وزارة الدفاع النيجيرية في التشكيل الأخير في شهر شباط من العام ٢٠٠١ للحقائب الوزارية دلالة واضحة على اقتناع الحكومة الديمقراطية بأن هناك سيناريو للمؤامرة داخل المؤسسة العسكرية ضدها، حيث جزئت سلطات وزارة الدفاع بين أربعة أشخاص في محاولة من الرئيس (أوباسانجو) لتفادي وقوع انقلاب عسكري، وإيجاد توازن داخل المؤسسة العسكرية، حيث يتم تعيين العقيد (توبولي دان جوما)، كوزير للدفاع، والسيدة (دوبي أديلاني) مساعدة الوزير للشؤون البرية، و(محمد الأول باتاغراوا) مساعد الوزير لشؤون الجيش، و(دان تشود) مساعد الوزير لشؤون القوات الجوية.

٤- في كانون الاول من العام ٢٠٠٠، إثر الاضطرابات وموجات العنف التي شهدتها ساحل العاج نتيجة محاولات انقلاب هناك، أعلنت السلطات النيجيرية عن إحالة أكثر من ١٥٠ جنرالاً من كبار العسكريين إلى التقاعد الإجباري والمبكر، مما فسَّره مراقبون سياسيون بتوقع الحكومة النيجيرية باحتمال حدوث محاولة انقلاب مماثلة من المؤسسة العسكرية، خاصة وأن هؤلاء المحالين للتقاعد ممن يملكون رتبًا عالية ولهم طموحات في السلطة وإدارة الدولة.

وعلى الجانب الآخر، فإن العسكريين لم يقفوا مكتوفي الأيدي حيال هذه الإجراءات، فقد كانت لهم تحركات ومناورات مع الديمقراطيين، من بينها:٢٤

١- تصريحات أطلقها كبار العسكريين في شهر آب من العام ٢٠٠٠ عندما تأزمت العلاقة بين المؤسسة التنفيذية والمؤسسة التشريعية والتي أدت إلى عزل ثلاثة رؤساء لمجلس الشيوخ النيجيري على التوالي، مما كاد فعلاً أن يعصف بالديمقراطيين بسبب تصعيد النزاع بينهما حول عدد من القضايا والاتهامات المتبادلة بينهما "بالفساد الإداري".

فقد حاول العسكريون استغلال الموقف من خلال عدة تصريحات تقول: إن المؤسسة العسكرية لا تستطيع أن تسكت حيال هذه الفوضى الديمقراطية والممارسة السيئة للصلاحيات. وقد ردت الأوساط السياسية على هذه الادعاءات بأنها مجرد محاولة لتهيئة الرأي العام للانقلاب على الحكومة المدنية وتبريره.

---

23. خيري عبد الرزاق، التحولات الديمقراطية في أفريقيا.....، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.
24. خيري عبد الرزاق جاسم، ((نيجيريا: بين أزمتي المشاركة والتوزيع))، محطات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ١٣٧، ٢٠٠٥ ، ص١ .

٢- شغل موضوع الولاية الثانية للرئيس (أوباسانجو) حيزاً كبيراً في اهتمام المؤسسة العسكرية، حيث أصدرت تصريحات معارضة لفكرة إمكانية ترشحه لفترة رئاسية ثانية في عام ٢٠٠٣، وأكد قادة في المؤسسة العسكرية أنهم يعارضون ذلك بشدة، لأنها لا تقف مع منطلق الديمقراطية التي يتكئ عليها (أوباسانجو) ويحارب من أجلها، وقد وصلت المزايدة إلى القول بأن أية محاولة من الرئيس (أوباسانجو) لفرض ذلك على الواقع لن يسكت العسكريون عليها.

٣- هناك مؤشرات، وعلى الرغم بعض التحفظات عليها، تحمل المؤسسة العسكرية مسؤولية عدد من الاضطرابات التي تحدث في أنحاء مختلفة من البلاد، خاصة أحداث التوتر التي شهدتها العلاقات بين كل من المؤسسة التنفيذية والتشريعية، وعلى وجه أخص محاولة سحب الثقة من حكومة الرئيس (أوباسانجو) التي جرت في شهر ايلول عام ٢٠٠٠.

٤- على الجانب الآخر فإن المؤسسة العسكرية قد اتهمت حكومة الرئيس (أوباسانجو) بالتساهل تجاه قضايا مهمة بالنسبة للسيادة الوطنية، مثل التحركات الكاميرونية نحو مدينة "بكازي" الحدودية، واتهموا الحكومة الحالية بأن إيقاعها في الرد على تلك التحركات لم يكن على المستوى.

المبحث الثالث

معوقات دور المؤسسة العسكرية في نيجيريا

على الرغم من إن التحول إلى الحكم المدني يعني بداية التحول الديمقراطي، إلا انه لا يعني تحقيقها، أي الديمقراطية، أو الوصول إلى نظام الحكم الديمقراطي. إذ إن هنالك فرق واسع بين البداية والوصول، تتخلله الكثير من الأزمات المؤثرة في مجمل عملية التحول الديمقراطي. وتسويتها أو عدم تسويتها يعد عاملا حاسما في نجاح أو عدم نجاح التحول، ولهذا صار من الواضح إننا على مفترق طرق عند الحديث عن نيجيريا احدهما الشروع ببداية التحول الديمقراطي منذ آيار/١٩٩٩، وآخر مليء بالأزمات التي ما زالت تتطلب جهداً كبيراً من الحكومة والمجتمع لحلها. ولعل ابرز الأزمات والمشاكل التي تواجه الديمقراطية في نيجيريا هي :-٢٥

أولاً- المعوقات الداخلية :-

١. التعددية المجتمعية وطبيعة الأحزاب السياسية

تتميز نيجيريا بأنها مجمع للعرقيات، فهنالك ثلاث أمم عرقية كبرى هي (الهوسا فولاني في الشمال ويمثلون نحو٣٠% من السكان واليوروبا في الجنوب الغربي ويمثلون نحو٢٠% من السكان، بينما يمثل الايبو نحو١٧%) هذه المجموعات الثلاث تضم نحو ثلثي سكان نيجيريا، وإلى جانبهم الكانوري في الشمال الشرقي والتيف والنوب في الوسط، والايبيبو والادو والايجو في الجنوب، ويمثل كل منهم نحو ١% من السكان، وأما المجموعات الباقية فتمثل الخمس الباقي من السكان.

٢. سوء الأوضاع الاقتصادية

أن اكتشاف احتياطات هائلة من النفط في نيجيريا أدى إلى اعتماد نيجيريا على هذا القطاع بشكل كامل، ومن ثم فان انخفاض أسعار النفط أو انخفاض نسبة الاحتياطي المتوافر في البلد سوف يترك آثاراً سلبية على القطاعين الاقتصادي والاجتماعي على حدٍ سواء، إذ انه سيؤدي إلى انخفاض ملحوظ في الأموال اللازمة للدولة للحفاظ على الاستثمارات الضخمة التي أدخلت من قبل في الصناعات التحويلية والبنى التحتية، كما ان الاعتماد على القطاع النفطي قد أدى إلى إهمال القطاع الزراعي، ولم يعد الإنتاج الزراعي يواكب النمو السكاني، فأصبحت نيجيريا من الدول المستوردة للمواد الغذائية .

٣. دور المؤسسة العسكرية

تعد الانقلابات العسكرية واحدة من اكبر المشكلات التي تعاني منها نيجيريا، بل إنها أصبحت أهم عقبة تقف أمام تحقيق المسار الديمقراطي والتنمية الوطنية، فخلال ٣٩ سنة من الاستقلال السياسي حتى عام ١٩٩٩ وحصول التحول الديمقراطي، حكم العسكر ٢٧ سنة، مما ترك آثاره على وعي الشعب وطبيعة المؤسسات وطبيعة التحالفات السياسية في البلد، كما انه لم يترك مجال لانتشار الوعي الديمقراطي اللازم عند النخب السياسية لأنها لم تمارس الديمقراطية إلا لفترات محدودة .

وبعد آيار/ ١٩٩٨ وعلى الرغم من تسلم السلطة من قبل الجنرال اولوسغون اوباسانجو بانتخابات ديمقراطية إلا إن العسكريين لا زالوا يعتقدون أنهم أصحاب السلطة الشرعيين ولا مجال للحكم المدني الذي سوف يقوض سلطاتهم وامتيازاتهم السياسية. ولذلك فأن الرئيس اوباسانجو وبعد اقل من شهرين من استلامه السلطة أكد على تبعية المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية في خطاب ألقاه بمناسبة تخريج الدورة السابعة من كلية الحرب الوطنية في ابوجا في ٢٤/ تموز/١٩٩٩عندما صور التبعية العسكرية للسلطة المدنية على إنها تنطوي على قبول المبادئ الآتية :-٢٦

25. حميد فرحان الراوي، التطورات السياسية في نيجيريا وأثرها إقليميا وعالمياً، مجلة دراسات سياسية دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٦، نيسان /٢٠٠٥، ص٢٢.

26. مها الحديثي، أفريقيا في المحيط الدولي – دراسة جيوستراتيجية، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٥، شتاء ٢٠٠٠، ص٨٧.

١- الرئيس المنتخب هو القائد العام للقوات المسلحة .
٢- وزارة الدفاع وغيرها من المنشأت الإستراتيجية تخضع للرئاسة المدنية .
٣- اتخاذ القرارات المتعلقة بالقيام بالعمليات العسكرية وأهدافها يجب أن تخدم الأهداف السياسية والإستراتيجية التي تحددها السلطة المدنية .
٤- تطبيق المبادئ الحضارية على جميع التحقيقات والمحاكمات العسكرية.

وعلى الرغم من ان الرئيس (اوباسانجو) جنرالاً سابقاً في الجيش إلا انه قام في عام ٢٠٠٠ بسحب امتيازات العسكر السياسية عن طريق إبعادهم تماماً عن الحياة السياسية، بدعوى إن هذا الإجراء سوف يدعم العملية الديمقراطية في البلاد هذا إلى جانب خفض السلطات الفيدرالية مخصصاتها العسكرية بنسبة ٤٠% بدعوى إن المؤسسة العسكرية أثقلت كاهل الاقتصاد الفيدرالي. كما إن الرئيس (اوباسانجو) عمل على تامين الديمقراطية الناشئة في نيجيريا من الانقلابات العسكرية بعد أن اجبر (١٠٠)من الضباط على الاستقالة بسبب مواقفهم وطموحاتهم السياسية.

ولم يقف العسكر مكتوفي الأيدي حيال إجراءات الحكومة (الديمقراطية) فلقد كان لهم تحركاتهم ومناوراتهم مع الديمقراطيين ومن بينها :-٢٧

١- أطلق كبار العسكريين تصريحات في شهر آب / ٢٠٠٢ عند تأزم العلاقة بين المؤسسة التنفيذية والمؤسسة التشريعية والتي أدت إلى عزل ثلاث رؤساء لمجلس الشيوخ النيجيري على التوالي، مما كاد فعلاً أن يعصف بالديمقراطيين بسبب تصعيد النزاع بينهما حول عدد من القضايا والاتهامات المتبادلة بينهما (الفساد الإداري). فقد حاول العسكريون استغلال الموقف من خلال عدة تصريحات منها: إن المؤسسة العسكرية لا تستطيع أن تسكت حيال هذه الفوضى الديمقراطية والممارسة السيئة للصلاحيات، وقد ردت الأوساط السياسية على هذه الإدعاءات بأنها مجرد محاولة لتهيئة الرأي العام للانقلاب على الحكومة المدنية وتبريره .
٢- شغل موضوع الولاية الثانية للرئيس (اوباسانجو) حيزاً كبيراً في اهتمام المؤسسة العسكرية، حيث أصدرت تصريحات معارضة لفكرة إمكانية ترشيحه لمدة رئاسية ثانية في عام ٢٠٠٣، وأكد قادة في المؤسسة العسكرية أنهم يعارضون ذلك بشدة، لأنها لا تتفق مع منطلق الديمقراطية التي يتكئ عليها (اوباسانجو) ويحارب من اجلها وقد وصلت المزايدة الى القول بان أية محاولة من الرئيس (اوباسانجو) لفرض ذلك على الواقع لن يرضخ العسكريون لها.
٣- هناك مؤشرات على الرغم من بعض التحفظات عليها، تحمل المؤسسة العسكرية مسؤولية عدد من الاضطرابات التي تحدث في أنحاء مختلفة من البلاد.
٤- على جانب آخر فأن المؤسسة العسكرية قد اتهمت حكومة الرئيس (اوباسانجو) بالتساهل تجاه قضايا مهمة بالنسبة للسيادة الوطنية، مثل التحركات الكاميرونية نحو مدينة (بكازي) الحدودية، واتهموا حكومة اوباسانجو بأن إيقاعها في الرد على تلك التحركات لم يكن على المستوى المطلوب.

وفضلاً عن هذه المعوقات فأن هنالك معوق اخر يتمثل في محاولة أنصار الرئيس (اوباسانجو) لتمرير تعديل دستوري من شانه أن يسمح للرئيس (اوباسانجو) بالترشح لمدة رئاسية ثالثة.

ويعد هذا العمل خروجا" على الدستور النيجيري لعام ١٩٩٩ الذي أشار الى عدم إمكانية ترشح الشخص إلى منصب رئيس الجمهورية إذا كان قد انتخب لهذا المنصب في اثنين من الانتخابات السابقة . ولم يعطي الدستور أي حق في تمديد هذه المدة القانونية إلا إذا كان الاتحاد النيجيري في حالة حرب تشارك فيها نيجيريا مادياً، ويرى الرئيس انه من غير الممكن عملياً إجراء الانتخابات، لذلك يجوز للجمعية الوطنية بموجب قرار تمديد فترة السنوات الأربع المشار إليها من وقت الى آخر ولكن لا يجوز أن يتجاوز هذا التمديد مدة ستة أشهر في أي وقت من الأوقات.٢٨

ثانياً : المعوقات الخارجية

أدى العامل الخارجي دوراً كبيراً في عملية التحول الديمقراطي في نيجيريا. فالدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، كما بينا سابقاً، كانت تضغط على النظام العسكري من اجل تسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة. وما إن عادت نيجيريا إلى الحكم المدني وجه (كلينتون) كلمة إلى جلسة مشتركة للبرلمان النيجيري بمجلسيه، خلال جولته الأفريقية الثانية، أشاد فيها بعودة الديمقراطية الى البلاد.

أما بريطانيا فانها قامت بإعادة نيجيريا مرة أخرى إلى منظمة الكومنولث بعد أن جمدت عضويتها في عام ١٩٩٥، ولم يقتصر الأمر على بريطانيا بل امتد للاتحاد الأوربي الذي قام برفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على نيجيريا منذ عام ١٩٩٣م وخاصة على صادراتها العسكرية .٢٩

وعلى الرغم من أهمية العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي إلا إن هذا التحول يجب أن يكون استجابة لمتطلبات داخلية وليس لمتطلبات خارجية لأنه إذا كانت الاستجابة لمتطلبات خارجية فأنه بالضرورة يؤدي إلى نتائج سلبية في

27. حميد فرحان الراوي، التطورات السياسية في نيجيريا ...، مصدر سبق ذكره، ص٢٩.
28. أحمد إبراهيم محمود، التطور الديمقراطي في غرب أفريقيا، مجلة الديمقراطية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، العدد ٤، خريف ٢٠٠١، ص٣٤.
29. كمال مجيد، دراسة لآثار العولمة على السلطة، دار الحكمة بالتعاون مع Woodstock Publishing، لندن، ٢٠٠٢، ص١٢٠ .

المجتمع ويفتح الباب واسعاً أما التدخلات الخارجية وهو ما بدأ واضحاً عندما وصلت القواعد العسكرية للقوات الفيدرالية للدفاع الجوي والبحري والبري وفود من القوات الأمريكية من مختلف التخصصات وعدد من كبار المستشارين والمختصين في شؤون الدفاع والتخطيط الاستراتيجي بوزارة الدفاع الأمريكية فضلاً عن الأسطول البحري وصلوا جميعاً الى مقر وزارة الدفاع الفيدرالية بمدينة (ابوجا) العاصمة في مطلع شهر نيسان / ٢٠٠١، وكان الهدف هو تقوية الحكومة الديمقراطية في نيجيريا حسب تعبير البيان الصادر من السفارة الأمريكية، ومن مخاطر العامل الخارجي على التحول الديمقراطي في نيجيريا هو ارتباط الدعم الخارجي لهذا التحول بمصالح الدول الكبرى، مما يؤدي إلى الشك بان المصالح الخارجية يمكن أن تكون سبب لعودة الدكتاتورية إلى هذه الدولة إذا ما كانت هذه العودة تخدم مصالح الدول الكبرى، وعلى الرغم من هذه المشاكل إلا إن نيجيريا شهدت إجراء انتخابات أخرى في عام ٢٠٠٣، فاز فيها اوباسانجو بولاية ثانية، وأجرت بعدها انتخابات ثالثة في عام ٢٠٠٧، فاز فيها عمر يارادوا، ومن المحتمل أن تستمر هذه الانتخابات على المدى القريب وذلك بسبب الدعم الخارجي المستمر للديمقراطية في نيجيريا إلا إن استمرار وتفاقم المشاكل الداخلية التي تواجه الديمقراطية في نيجيريا قد يودي بحياة الديمقراطية فيها على المدى البعيد .[٣٠]

الخاتـــــــمة

بعد هذا الاستعراض لبعض من المؤشرات التي توضح دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية النيجيرية منذ استقلالها وحتى يومنا هذا، وبالشكل الذي جعلها تتحكم في كثير من امور البلاد السياسية والاقتصادية وغيرها مما ادى الى تأزم العلاقة بين المؤسسة العسكرية والحكومة الديمقراطية التي بدأت تؤسس ركائزها خلال السنوات الاخيرة، ومحاولات الإدارة الحالية لتأمين استمرار الديمقراطية، وسد الأبواب أمام أية محاولات للإطاحة بالشرعية، فإنه، وأعتماداً على عدة اعتبارات من واقع المجتمع النيجيري، خاصة من خلال الممارسات والتطبيقات الحالية للديمقراطية أن المؤسسة العسكرية ستبقى مصدر تهديد وإزعاج للحكومة الديمقراطية لإحداث بعض التوازنات في الممارسة الديمقراطية، وذلك بسبب عدم انضباط معظم السياسيين من ناحية، والمؤسسات الديمقراطية من ناحية أخرى.

فعلى سبيل المثال، سجلت الديمقراطية الحالية منذ انطلاقتها عددًا من التجاوزات والانحرافات في الممارسة، خاصة تأزم العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية والتي كادت تقضي على حكومة الرئيس أوباسيجو، ولكنها أطاحت بثلاثة رؤساء لمجلس الشيوخ النيجيري واحد تلو الآخر ولم ينضبط الوضع بين الطرفين إلا بعد سلسلة من التدخلات والوساطات كان أكثرها تأثيراً ضغوط المؤسسة العسكرية وتهديدها للطرفين بالإطاحة بالحكومة الديمقراطية كلما تفاقمت الاوضاع واشتدت سوءاً. لذلك فإنه لن تنضبط محاولات الانحراف عن المعيار الصحيح للممارسة الديمقراطية في نيجيريا إلا بضغوط وتهديد من المؤسسات العسكرية، وهذا دليل قاطع على مدى نفوذ وهيمنة المؤسسة العسكرية النيجيرية في الحياة السياسية النيجيرية.

المصادر

١- علي حسين شبكشي، قراءة في كف أفريقيا، دار النهار، بيروت، د.ت.

٢- روزا إسماعيلوفا، المشكلات العرقية في أفريقيا الاستوائية – هل يمكن حلها؟، ترجمة: سامي الرزازا، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ،١٩٨٣.

٣- خيري عبد الرزاق، التحولات الديمقراطية في أفريقيا – دراسة حالة نيجيريا، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٧٣، ٢٠٠٥.

٤- صباح محمود محمد، نيجيريا – شيخو شيغاري والانقلاب العسكري، سلسلة الأرشيف والتوثيق رقم (٨)، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٤.

٥- إبراهيم احمد عرفات، الدور الإقليمي لنيجيريا: مراجعة إستراتيجية ، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد١٥٤، القاهرة، اكتوبر، ٢٠٠٣.

٦- حمدي عبدالرحمن، افريقيا وتحديات عصر الهيمنة: اي مستقبل؟، مكتبة مدبولي، ط١، القاهرة، ٢٠٠٧.

٧- جميل مصعب، الدور الأمريكي في أفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، العدد٥، شتاء ٢٠٠٠.

٨- خيري عبد الرزاق جاسم، نيجيريا: بين أزمتي المشاركة والتوزيع، محطات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ١٣٧ ، ٢٠٠٥.

٩- حميد فرحان الراوي، التطورات السياسية في نيجيريا وأثرها إقليمياً وعالمياً، مجلة دراسات سياسية دولية، كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد، العدد ٦، نسيان /٢٠٠٥.

١٠- مها الحديثي، أفريقيا في المحيط الدولي – دراسة جيوستراتيجية، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٥، شتاء ٢٠٠٠.

١١- أحمد إبراهيم محمود، التطور الديمقراطي في غرب أفريقيا، مجلة الديمقراطية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، العدد ٤، خريف ٢٠٠١.

30. خيري عبد الرزاق، التحولات الديمقراطية في أفريقيا...، مصدر سبق ذكره، ص٦٣.

١٢- كمال مجيد، دراسة لآثار العولمة على السلطة، دار الحكمة بالتعاون مع Woodstock Publishing، لندن ، ط١، ٢٠٠٢.
١٣- حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.
١٤- سعدي كريم سلمان، الدستور والديمقراطية إعادة تأسيس الدولة العراقية – دراسة نظرية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد، العدد ٣٣، ٢٠٠٦.
١٥- علي خليفة الكواري وآخرون، الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢
١٦- أحمد حجاج، الحكومات الأفريقية والبرلمان الأفريقي/ هل ستنجح التجربة ؟، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٥٦، القاهرة، ابريل، ٢٠٠٤.
١٧- حميد فرحان الراوي، التعددية السياسية في السنغال، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٣٣، ٢٠٠٦.
١٨- جون الستر ورون سلاجتاد ((الدستورية والديمقراطية: دراسة في العقلانية والتغيير الاجتماعي)) ترجمة: سمير عزت نصار، دارالنسر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨.
١٩- غرايم جيل ((ديناميات السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني))، ترجمة شوكت يوسف، مطابع وزارة الثقافة، سوريا،٢٠٠٥.
٢٠- جين أس. هولدن وآخرون ((ما هي الديمقراطية))، منشورات مجموعة اقرأ فقط، مطبعة النور، بغداد، ٢٠٠٤.
21- Pauline H.Baker ((Nigeria: US – European Stakes in Africas Largest State)) in ((Transatlantic Tensions: The United States, Europe and Problem Countries)), Bookings Institution, Washington. DC, 1999, P. 192
22- Toyin Falola ((The History of Nigeria)) , Greenwood Press , Westport . CT , 1999 , P. 216
23- Olayiwola Abegunrin ((Nigerian Foreign Policy Under Military Rule1966 – 1999)) , Praeger , Westport.CT , 2003 P. 146.